



المحضر الجملي لإجتماع اللجنة الإدارية

*** **

يوم الجمعة 08 سبتمبر 2023

أشرف السيد سليمان القلي، الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس،
على إجتماع اللجنة المكلفة بالنظر و البتّ في المسائل الإدارية و المالية التي
يستوجب النظر فيها العرض على أنظار جلسة عمل إدارية ، وذلك يوم الجمعة 08
سبتمبر 2023 على الساعة التاسعة صباحا بقصر البلدية بالقصبة، وبحضور
السيدات والسادة الأعضاء القارين للجنة:

- سهيل الساسي: المدير العام للمصالح المشتركة،
- مجدي الهنتاتي: المدير العام للنظافة و حفظ الصحة و حماية المحيط،
- عادل بالطيب: المدير العام للطرق و المناطق الخضراء و المنتزهات،
- نرجس الرياحي: المدير العام للتهيئة العمرانية و البناء و التهذيب،
- سعاد ساسي: المدير المكلفة بتسيير الديوان،
- سامي بن الهوشات: مدير الشؤون القانونية و النزاعات و الأرشيف .

كما حضرت الإطارات البلدية المعنية، وذلك وفق ورقة الحضور المصاحبة لهذا.

وخصّصت هذه الجلسة لتدارس المسائل التالية:

- 1/المصادقة على مشروع ميزانية الوكالة البلدية للتصرف لسنة 2024.
- 2/تقدير القيمة الكرائية لعدد 04 لافتات إشهارية مركزة على السور الخارجي لنادي التنس الكائن بشارع ألان سافاري . تونس.
- 3/-تقدير القيمة الكرائية لتركيز علامة إشهارية فوق سطح السوق البلدي بباب الجزيرة تونس.
- 4/-عريضة السيد وحيد بن قمره حول تسوية وضعيته السكنية بالعقار الكائن بممرّ بن عياد تربة الباي تونس.
- 5/-تسوية وضعية السيّد نجاه درين الشاغلة للشقة بالعمارة البلدية عدد 07 و عدد 09 نهج لاغا تونس.
- 6/- مشروع إتفاقية تتعلق بإستراتيجية الشراكة بين بلدية تونس و جامعة إبن سينا للأعمال.
- 7/- مشروع أشغال صنع عدد 45 عربة حديدية متنقلة بسوق الحلقاوين.

إفتتح السيّد الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس الجلسة، مرحّبًا بالسيّدات والسّادة الحضور، ثم شرع في تقديم جدول أعمال الجلسة المذكور أعلاه.

الموضوع عدد 01 : المصادقة على مشروع ميزانية الوكالة البلدية للتصرف

لسنة 2024.

أحال السيّد الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس الكلمة إلى السيّد الأسعد الزار، المدير العام للوكالة البلدية للتصرف، لتقديم النّقطة الأولى من جدول أعمال الجلسة، والمتعلقة بالمصادقة على مشروع ميزانية الوكالة البلدية للتصرف لسنة 2024.

حيث تولى تلاوة مذكرة حول المصادقة على مشروع ميزانية الوكالة البلدية للتصرف

، هذا نصّها:

يعكس مشروع الميزانية التقديرية للوكالة البلدية للتصرف لسنة 2024، الاهتمامات الرئيسية لمجلس إدارتها، كما يُجسّم حرصها على مواصلة تطوير تدخلاتها ضمن تصرفها لحساب البلدية في الأملاك والمصالح المناطة بعهدتها، طبقاً لمختلف الاتفاقيات المبرمة والتي تتماشى وقانون إحداثها.

كما تمّ ضبط مشروع الميزانية التقديرية للوكالة البلدية للتصرف لسنة 2024، اعتباراً لحرص هذه المنشأة البلدية على ضمان توازنها المالي وعزمها مزيد تحسين خدماتها، مع الضّغط على مصاريفها دون الإخلال بالسير العادي للعمل، علماً وأن مداخل الوكالة تركز بالأساس على بعض النشاطات الهامة والمرتبطة بالتواجد المستمر للأعوان الأمن الغير متوفرين بالعدد الكافي (عملية تكبيل السيارات، عملية رفع السيارات، ردع المخالفين بالأسواق التي بعهدتها الوكالة).

وتجدر الإشارة أنّه بهدف تسهيل الحياة اليومية للمواطن، تسعى الوكالة لاحتواء الوُقف والتوقف العشوائي وتسهيل حركة المُرور.

واعتماداً على المتطلبات الضرورية للعمل، تم إعداد مشروع ميزانية الوكالة لسنة 2024، مع التركيز على تقوية فريق المراقبة، وتجهيز المآوي البلدية بتجهيزات الاستخلاص النصف الآلي أو الآلي وتعصير طريقة الاستخلاص والمحاسبة بالاعتماد على الإعلامية.

وفيما يلي ضبط مشروع ميزانية الوكالة لسنة 2024 حيث أن التقديرات الخام للاستغلال:

المداخل: 11 370 000 مقابل 11 250 000 دينار لسنة 2023، أي بزيادة بقيمة 120 000 ديناراً وبنسبة 1%.

النفقات: 10 713 659 ديناراً مقابل 10 914 116 ديناراً لسنة 2023، أي بنقص بقيمة 200 457 ديناراً وبنسبة 2%.

كما أن المبلغ المرصود لميزانية الاستثمار لسنة 2024 قدر بـ 525 000 دينار (تمويل ذاتي)، مقابل مبلغ 535 000 المرصود لسنة 2023 .

كما أن الوكالة مواصلة في برنامج تجهيز المأوى بآلات الاستخلاص الأوتوماتيكي وكذلك تجهيز الطرقات بموزعات التذاكر وذلك بتوصية من مجلس إدارتها الذي وافق على اقتراض المبلغ المذكور.

أما بخصوص المداخل، فإن سبب الركود المحتمل لسنة 2024، يعود أساسا إلى:

1/ ظاهرة عطل المرض (العادي، الاستثنائي والغير شرعي) في صفوف الأعوان العاملين على الرافعات:

2/ تقديم استقالات وشهائد إعفاء طبية من العمل على الرافعات بعد الترسيم؛ عدد 06 أعوان من المنتدبين الجدد.

3/ إن السير العادي لعمل نشاط الكبات يستوجب وجود أعوان الأمن طيلة اليوم باعتبار أنه لا يمكن لأعوان الوكالة تكبيل العربات المخالفة إلا بعد معاينتها من طرفهم، وحيث لوحظ عدم تواجد أعوان الأمن خلال حصتي العمل اليومية واكتفائهم في أغلب الأحيان بتأمين حصة واحدة صباحية.

وحيث أدت هذه الوضعية في عديد الأحيان إلى عدم مواصلة العمل وتوقف نشاط الكبات، خلال الحصص المسائية.

أما بخصوص النفقات فإن التراجع المقدر بقيمة 208 384 ديناراً وبنسبة 2% ، فهو ناتج عن النقص في المخصص للخدمات الخارجية أخرى و الأعباء العادية المتنوعة.

1-الإيرادات : 11 370 000 ديناراً

يمكننا تحليل هذه المبالغ كالاتي:

المبالغ المنجزة إلى موفى جوان 2023	المبالغ المرصودة لسنة 2023	المبالغ المرصودة لسنة 2024	مداخل الأنشطة الموكولة للوكالة
1855 886	3750 000	3600 000	المأوي
346 119	1500 000	1350 000	موزعات التذاكر
103 084	200 000	210 000	محطة سيارات الأجرة
601 995	3150 000	2900 000	فندق الحجز
427 670	700 000	700 000	مدخول قاعات المراسم

38 254	70 000	80 000	مدخول المواكب
534 238	650 000	1000 000	سوق المنصف باي
355 782	400 000	700 000	مداخيل قصر المؤتمرات
136 320	570 000	570 000	مداخيل الكבלات
72 978	200 000	200 000	محاصيل إنتاج فرعية
25 200	60 000	60 000	إيرادات مالية
4 497 525	11250 000	11370 000	المجموع

2- التوظيفات:

تم برمجة توظيف مبلغ قيمته 600 ألف دينار .

3- نفقات التسيير 10 713 659 دينار

يترجم مشروع ميزانية التسيير في باب المصاريف، مواصلة حرص الوكالة على مزيد إحكام التصرف وذلك بالتحكم أكثر ما يمكن في مختلف النفقات دون الإخلال بالسير العادي للعمل.

وقد عرفت هذه المصاريف المرصودة تراجع ضمن ميزانية 2024 بمقدار 200 457 ديناراً مقارنة بسنة 2023 و ذلك بنسبة 2%.

المبالغ المنجزة إلى موفى جوان 2023	المبالغ المرصودة لسنة 2023	المبالغ المرصودة لسنة 2024	البيانات
149 572	330 000	310 000	المشتريات
544 932	2220 000	2037 000	خدمات خارجية
65 512	130 000	60 000	خدمات خارجية أخرى
3 997	27 000	22 000	أعباء عادية متنوعة
2682 153	6622 033	6647 820	أعباء الأعوان
3 126	4 000	4 000	أعباء مالية
65 768	164 247	163 839	ضرائب وأداءات و دفعوات مماثلة
320 738	1416 836	1469 000	الأداء على القيمة المضافة
3 835 797	10 914 116	10 713 659	المجموع

كما تمّ ضبط المبالغ المرصودة لسنة 2024 بالاعتماد على ما تمّ إنجازه إلى موفى جوان من سنة 2023 مع الأخذ بعين الاعتبار لكل المستجدات.

4- نفقات الاستثمار: 525 000 ديناراً: تمويل ذاتي

تعكس اعتمادات نفقات الاستثمار للوكالة لسنة 2024 مواصلة السعي لتعصير التجهيزات ووسائل العمل حيث تمّ التركيز على تأهيل وتعصير بعض التجهيزات الخاصة بالمأوى وفنادق الحجز، إضافة إلى اقتناء برامج إعلامية، والقيام ببعض الدراسات واقتناء وسائل نقل وكبالات.

كما أن الوكالة تعتزم مواصلة مشروع تجهيز المأوى بآلة للاستخلاص الأوتوماتيكي والنصف الأتوماتيكي وكذلك اقتناء موزعات تذاكر وتأهيل مأوى القصبية، وذلك بتوصية من مجلس إدارتها الذي وافق على اقتراض المبلغ المذكور. وينقسم مشروع ميزانية الاستثمار كما يلي:

المبالغ المرصودة لسنة 2024		مصاريف الإستثمار	الترقيم
تمويل ذاتي	قرض (صندوق القروض)		
120 000	0	الأصول غير مادية	21
50 000	0	دراسات	2110 000
70 000	0	برامج إعلامية	2130 000
80 000	1395 870	تجهيزات , أجهزة ومعدات	223
	1395 870	موزّعات التذاكر	2231 000
20 000		مكنسة (aspirateur) لمأوى القصبية	22 301
60 000		كبالات	22 302
100 000	0	معدّات نقل	224
100 000		سيارات خفيفة	2240 000
60 000	3554 130	تجهيزات , تركيب و تهيئة	2 281
	1685 413	شراء تجهيزات للاستخلاص الآلي والنصف آلي للمأوي	2231 000
	1868 717	شراء وتركيب تجهيزات السلامة والإنارة للمأوى التحتي (بالقصبية)	2225 000
40 000		تجهيزات خاصة بمختلف مناطق الاستغلال (مأوي، فنادق حجز...)	22 812

20 000		تبدیل مرکزیة معالجة الهواء عدد 9 لقصر المؤتمرات (CTA 9)	
165 000	0	تجهيزات و معدّات المكاتب	2 282
40 000		إقتناء وتركيب (Faux plafond pour l'administration)	
45 000		تجهيزات إعلامية	22 822
40 000		اقتناء تجهيزات لقاعات المراسم (كراسي، زرابي...)	22 826
40 000		أثاث مكاتب (مكيفات هواء، كراسي ومكاتب...)	22 823
525 000	4950 000	مصاريف الإستثمار	

5- جدول التدفقات والاستعمالات:

المبلغ بالدينار	الاستعمالات	المبلغ بالدينار	التدفقات
		600 000	السيولة بداية السنة
		11370000	إيرادات الاستغلال
525 000	ميزانية الاستثمار		
10 713 659	مجموع مصاريف الاستغلال		
600 000	خلاص قرض بنك الزيتونة (شراء الرافعات)		
93 568	خلاص قرض صندوق القروض (استخلاص آلي ونصف آلي)		
34 897	خلاص قرض صندوق القروض (موزعات تذاكر)		
2 876	نتيجة النشاط		
11970000	المجموع	11970000	المجموع

لذا ووفقا للفصل 18 من الأمر عدد 242 لسنة 1989 المؤرخ في 31 جانفي 1989 المتعلق بالنظام الإداري والمالي للمؤسسات العمومية البلدية ذات الصبغة الاقتصادية، القاضي بوجود عرض مشروع الميزانية على مصادقة وزير الداخليّة والمالية، بعد عرضها مسبقا على المجلس البلدي، فالرجاء البتّ في الموضوع، حتّى يتسنى للوكالة إتمام الإجراءات القانونية اللازمة في الغرض.

التدخلات :

***تدخل السيد سامي بالهوشات مدير الشؤون القانونية والنزاعات والأرشيف:**

اعتبر أنه كان من الأجدى إضافة معطيات بجدول الإيرادات تتعلق بمدخيل موقى شهر جوان لسنة 2022 لإمكانية المقارنة بين مدخيل الوكالة خلال موقى جوان 2022 وموقى جوان 2023.

***تدخل السيد سهيل ساسي مدير عام المصالح المشتركة:**

وفي نفس السياق، أفاد أنه من الضروري إضافة معدّل الاستخلاصات وكذلك الصرف للثلاث سنوات الفارطة.

كما تساءل عن عدم التنصيص على التقديرات الموجهة لفائدة البلدية من جراء استغلال بعض المجالات كما هو مبين بالاتفاقيات المبرمة مع البلدية، علاوة على التحويلات المدفوعة لفائدة البلدية للسنوات الثلاث السابقة و المبرمجة لسنة 2024.

***تدخل السيد لسعد الزّار مدير عام الوكالة البلدية للتصرف:**

أفاد أنه سيقع تدارك الأمر مستقبلا وإدراج المعطيات المراد إضافتها. وذكر أنه تمّ عرض ميزانية الوكالة خلال جلسات مجلس الإدارة حيث تمّ الاتفاق آنذاك على توظيف الإيرادات الموجهة للبلدية في مجال الاستثمار.

***تدخل السيد مجدي الهنتاتي مدير عام النظافة وحفظ الصحة وحماية المحيط:**

اعتبر أنه بالرجوع إلى الاتفاقيات المبرمة، فإنّ الوكالة البلدية للتصرف لم تفي بما تعهّدت به لفائدة البلدية.

***تدخل السيدة سعاد ساسي مديرة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والمكلفة بتسيير**

الديوان:

تساءلت عن مدى برمجة صيانة قصر البلدية بالقصبة خلال مشروع الميزانية لسنة 2024، خاصة وأن قصر البلدية يتطلب عدّة تدخّلات مستعجلة.

*** تدخل السيد سليمان القلي،الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

أكد على ضرورة عرض جداول محينة و مفصلة حول المدخيل و المصاريف و على أن تتضمن هذه الجداول معطيات و بيانات للثلاث سنوات الأخيرة و مقارنة الأرقام بين نفس

الفترة مع ذكر برامج و مشاريع الوكالة خلال السنة المالية القادمة داغيا إلى تقديم عرض حول مشروع الميزانية بواسطة تقنية PPT في المستقبل

***تدخل السيد لسعد الزار مدير عام الوكالة البلدية للتصرف:**

أفاد أنه تمّ برمجة عدّة تدخّلات لصيانة قصر البلدية بالقصبة، حيث تمّت الاستجابة لمختلف الحاجيات المستعجلة مع التعهّد بالصيانة الدورية للتجهيزات والمرافق، والتنظيف وغيرها. ثم أشار إلى أنه سيتمّ إضافة الجداول المتضمنة للمداخيل و النفقات إلى مشروع الميزانية كملحق.

قرار اللجنة

بعد التّداول والنّقاش، أقرّ أعضاء اللّجنة الموافقة بالإجماع على ميزانية الوكالة البلدية للتصرف لسنة 2024.

الموضوع عدد 02: تقدير القيمة الكرائية لعدد 04 لافتات إشهارية مركزة على السور الخارجي لنادي التنس الكائن بشارع " آلان سافاري " تونس.

أحال السيّد الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس الكلمة إلى السيّدة ريم بنحسن، كاهية مدير الأملاك البلدية، لتقديم النّقطة الثانية من جدول أعمال الجلسة، والمتعلقة بتقدير القيمة الكرائية لعدد 04 لافتات إشهارية مركزة على السور الخارجي لنادي التنس الكائن بشارع آلان سافاري تونس.

تولّت السيّدة ريم بنحسن، تقديم مذكرة حول تقدير القيمة الكرائية لعدد 04 لافتات إشهارية مركزة على السور الخارجي لنادي التنس الكائن بشارع آلان سافاري تونس، هذا نصّها:

وبعد، فالمعروض على أنظار اللجنة الإدارية الموقرة التداول في طلب شركة LAFFICHETTE حول تسوية وضعية تركيزها للوحات إشهارية على السور الخارجي لنادي التنس بتونس نهج "آلان سافاري" لفائدة النادي وشركة "كيبيا" للسيارات.

الحيثيات المتعلقة بهذا الملف

✓ تقدمت شركة LAFFICHETTE بمطلب قصد تركيز 04 لوحات إشهارية بمساحة تقدر بـ10 م م لكل لوحة إشهارية

✓ تم عرض الموضوع على لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف المنعقدة بتاريخ 20 ديسمبر 2021؛ وتم الترخيص للشركة المذكورة بمقتضى القرار البلدي عدد 2022/63/5 المؤرخ في 15 مارس 2022 بتركيز 4 لافتات إشهارية حائطية بالأملاك العقارية البلدية الخاصة المجاورة للملك العمومي على جدار نادي التنس الكائن بعدد 20 مكرر شارع آلان سافاري تونس بمساحة جمالية تقدر بـ40 متر مربع وبمعلوم سنوي قدره أربعة آلاف دينار.

✓ تم التداول في طلب الشركة الإشهارية من طرف المجلس البلدي بجلسته المنعقدة بتاريخ 27 ماي 2022 الذي صادق على مبدأ تسويق الحائط وتحديد تعريفة كراء الأملاك البلدية الخاصة لتركيز العلامات الإشهارية.

✓ تم توجيه المكتوب إلى مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية قصد تقدير القيمة الكرائية لحائط على ملك البلدية قصد تركيز العلامات الإشهارية موضوع الطلب بموجب المكتوب عدد 9147 بتاريخ 8 ديسمبر 2022 والمكتوب عدد 2547 المؤرخ في 16 ماي 2023.

✓ تم التوصل بتقرير اختبار مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية عدد -326 7500-12-2023 المؤرخ في 15 جوان 2023 والذي خلص إلى تقدير القيمة الكرائية السنوية للافتات الأربعة الإشهارية بما قدره 117600 دينارا مفصلة كالآتي:

- 56000 دينارا القيمة الكرائية السنوية لسنة 2022

- 61600 دينار القيمة الكرائية السنوية لسنة 2023

مع الأخذ بعين الاعتبار للمعطيات التالية في عملية التقييم: اللافتات الإشهارية الأربعة ثابتة

(Statique)، مساحة الواجهة الواحدة: 10 م م (اللافتة ذات واجهتين)

ثم أحال السيد الكاتب العام، المكلف بتسيير بلدية تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء

ملاحظاتهم وإستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتالي:

* تدخل السيدة نرجس الرياحي، المدير العام للتهيئة العمرانية و البناء و

التهديب:

تساءلت عن المطلوب من اللجنة الإدارية .

* تدخل السيدة ريم بنحسن، كاهية مدير الأملاك البلدية:

وضحت أن الأمر يتعلق بكراء حائط نادي التنس لتركيز لافتات إشهارية لفائدة شركة

.l'affichette

* تدخل السيد سهيل الساسي، المدير العام للمصالح المشتركة:

وضّح أنّ مطلب تركيز اللافتات الإشهارية قد ورد على البلدية في البداية من نادي

التنس و تمّ رفض المطلب من طرف البلدية ثم تمّ تقديم الطلب من طرف شركة " كيا " و

تمّ رفضه كذلك باعتبارها ليست شركة إشهار. و تمّ الإتفاق على أن يتمّ تقديم الطلب من قبل

شركة إشهار و تمّ عرض الملف على لجنة المالية التي وافقت على الطلب ثم على المجلس

البلدي الذي صادق على مبدأ تسويق حائط نادي التنس لفائدة شركة .

* تدخل السيدة سعاد ساسي، المديرة المكلفة بتسيير الديوان:

إقترحت إعتقاد معايير واضحة بخصوص طلبات الإشهار.

* تدخل السيد سليمان القلي، الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:

أشار إلى أنه بصفة عامة تعود مداخيل الإشهار داخل الفضاءات الرياضية للجمعيات

أما بالطريق العام فهي ترجع أليا لفائدة البلدية.

*** تدخل السيدة سعاد المرزوقي ، مديرة الموارد و الشؤون الاقتصادية:**

إعتبرت القيمة الكرائية المقدرّة من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة مشطّة خاصة أنّ الأمر يتعلّق بتسويغ حائط و ليس محلاّ مذكّرةً بأنّه تم رفض لزّمة الإشهار سابقا نظرا لإرتفاع مبلغ اللزّمة.

*** تدخل السيد سليمان القلي،الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

أشار إلى أنّ تقرير إختبار وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية غير ملزم للبلدية و لكن يتمّ الإستئناس به مشيرا إلى أنّ الإختبار قد إعتمد عدة إعتبرات عند تقدير القيمة الكرائية لهذه اللوحات الإشهارية على غرار معدل الأسعار المتداولة و الموقع و المساحة و الواجهة.

*** تدخل السيد سامي بن الهوشات ،مدير الشؤون القانونية و النزاعات و الأرشيف:**

أفاد أنّ خبراء وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية يعتمدون عدة معايير يقع أخذها بعين الإعتبار و الإستئناس بها في تقدير القيمة الكرائية.

*** تدخل السيدة نرجس الرياحي، المديرة العامة للتهيئة العمرانية و البناء و**

التهذيب:

أشارت إلى أنّ منح البلدية لهذا النوع من الترخيص يخضع لشروط فنية معينة تعرضت إليها النصوص القانونية المنظمة للإشهار.

*** تدخل السيد سهيل الساسي،المدير العام للمصالح المشتركة:**

أكدّ على ضرورة توظيف المعلوم و إستخلاصه طيلة فترة إستغلال الشركة لسور نادي التنس (2022-2023) قبل الخوض في هذه المسألة فنيا و ذلك تجنبا لإستغلال الأملاك البلدية دون مقابل.

قرار اللجنة

الموافقة على كراء سور نادي التنس لتركيز لوحات اشهارية على سبيل التسوية وإعداد عقد تسويغ مع شركة l'affichette لمدة سنة قابلة للتجديد بمفعول رجعي بداية من جانفي 2022 مع زيادة سنوية ب10 % ، على أن يحتوي العقد على بند يمكن البلدية

من حقها في طلب فسخ العقد قبل شهر من إنتهائه وبدون طلب التعويض ، عن طريق رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ.

الموضوع عدد 03: تقدير القيمة الكرائية لتركيز علامة إشهارية فوق سطح السوق البلدي بباب الجزيرة تونس.

تولت السيّدة ريم بنحسن، تقديم مذكرة حول تقدير القيمة الكرائية لتركيز علامة إشهارية فوق سطح السوق البلدي بباب الجزيرة تونس، هذا نصّها:

وبعد، فالمعروض على أنظار اللجنة الإدارية ذات النظر التداول في طلب شركة DEJAVU OUTDOOR تركيز علامة إشهارية فوق سطح السوق البلدي باب الجزيرة بتونس

الحيثيات المتعلقة بهذا الملف

تقدمت شركة DEJAVU OUTDOOR بمطلب قصد الترخيص لها في تركيز علامة إشهارية فوق السوق البلدي بباب الجزيرة بمساحة تقدر ب40 م م.

تم عرض الموضوع على لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف المنعقدة بتاريخ 14 مارس 2022؛ ✓

تم التداول في طلب الشركة الاشهارية من طرف المجلس البلدي بجلسته المنعقدة بتاريخ 27 ماي 2022 الذي صادق على مبدأ تسويغ سطح السوق البلدي باب الجزيرة وتحديد تعريفة كراء الأملاك البلدية الخاصة لتركيز العلامات الاشهارية. ✓

تم توجيه مكتوب إلى مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية قصد تقدير القيمة الكرائية للعلامة الإشهارية موضوع الطلب بموجب المكتوب عدد 9146 بتاريخ 8 ديسمبر 2022. ✓

✓ تمّ التوصل بتقرير اختبار مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية عدد -283
7500-12-2023 المؤرخ في 29 ماي 2023 والذي خلّص إلى تقدير القيمة الكرائية
السنوية للعلامة الإشهارية بما قدره 44000 ديناراً مع الأخذ بعين الإعتبار للمعطيات
التالية:

* علامة إشهارية ثابتة (Statique)

* المساحة: 40 م م

* العلامة ذات واجهة واحدة

✓ تمّ إعلام الشركة الطالبة في شخص ممثلها القانوني بالقيمة الكرائية السنوية بموجب
المكتوب عدد 4323 المؤرخ في 31 جويلية 2023.

✓ تمّ التوصل ببرد الشركة المذكورة تبعا لمكتوبها الوارد على مكتب الضبط المركزي
بتاريخ 23 أوت 2023 والذي مفاده أنّ المبلغ المعروض عليها والمقدرة بـ44000 ديناراً
"يعتبر مشطاً ولا يتماشى البتة مع الوضعية الاقتصادية التي يعيشها قطاع الإشهار
بواسطة اللافتات الإشهارية..." مع تقديم مقترح بما قيمته 20000 ديناراً في السنة.

المرجع: - تقرير اختبار مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية عدد -283
7500-12-2023 المؤرخ في 29 ماي 2023

ثم أحال السيد الكاتب العام، المكلف بتسيير بلدية تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء
ملاحظاتهم وإستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتالي:

*** تدخل السيدة ريم بنحسن، كاهية مدير الأملاك البلدية:**

أفادت ورود عديد المطالب على البلدية حول إستغلال السوق البلدي باب الجزيرة . لكن
لم يتمّ إتخاذ القرار في هذا الشأن بإعتبار برمجة إنجاز مشروع مأوى ذو طوابق. و
إقترحت أن يتمّ كراء الفضاء لفترة محددة لتوفير مورد للبلدية في إنتظار إعادة توظيف العقار.

*** تدخل السيد سليمان القلي، الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

إقترح عدم الموافقة على طلب الشركة بإعتبار برمجة مشروع مأوى ذو طوابق بالسوق البلدي باب الجزيرة ممّا سيساهم في معالجة إشكالية الإختناق المروري بهذه المنطقة من جهة و الحدّ من ظاهرة الإنتصاب الفوضوي من جهة أخرى.

قرار اللّجنة

بعد التّداول والنّقاش، قرر أعضاء اللّجنة بالإجماع عدم الموافقة على طلب شركة DEJAVU OUTDOOR تركيز علامة إشهارية فوق سطح السوق البلدي باب الجزيرة في إنتظار توظيف العقار في مشروع يتمثل في تهيئة مأوى ذو طوابق ممّا سيساهم في الحدّ من الإنتصاب الفوضوي و الإختناق المروري و تنشيط الحركة الإقتصادية بهذه المنطقة ، مع دعوة الإدارة الفرعية للأملك البلدية لإجابة الشركة المعنية في هذا الشأن.

الموضوع عدد 04: عريضة السيد وحيد بن قمره حول تسوية وضعيته السكنية بالعقار الكائن بممر بن عياد تربة الباي باب الجديد تونس المدينة. .

تولّت السيّدّة ريم بنحسن، تقديم مذكرة حول طلب السيد وحيد بن قمره الراغب في تسوية وضعيته السكنية بالعقار الكائن بممر بن عياد تربة الباي باب الجديد تونس المدينة ، هذا نصّها:

وبعد، فالمعروض على أنظار اللجنة الإدارية الموقرة التداول في طلب السيد وحيد بن قمره الراغب في تسوية وضعيته السكنية بالعقار الكائن بممر بن عياد تربة الباي بتونس عدد 10 مكرر والحصول على شهادة تثبت مقر سكنه أو عقد كراء يثبت وجوده بصفة قانونية. علما بأنّ المعني بالأمر يقطن بالعقار المذكور في إطار الإيواء الوقتي باعتباره كان مخصصا كمقر للشعبة البلدية، إثر نقلته من مركز الإيواء الوقتي الكائن بعدد 49 نهج عبد الوهاب بتونس تبعا للشهادة المسلمة لفائدته بتاريخ 14 فيفري 2013.

هذا وتبعاً لمحضر جلسة اللجنة المكلفة بإعادة النظر في ملفات إسناد المحلات التجارية والسكنية والممتلكات العقارية المختلفة المنعقدة بتاريخ 05 نوفمبر 2014 وللبحث العقاري المجري في مناسبتين للعقار عدد 11 مكرر ممر بن عياد (عنوان السكن حسب الشهادة المسلمة سنة 2013) وعدد 10 مكرر ممر بن عياد (عنوان السكن حسب معاينة مراقب الأملاك البلدية في مارس 2015) فقد تبين أنّ العقار عدد 10 مكرر ممر بن عياد باب الجديد هو ملك البلدية والغير على الشياخ في حين أنّ العقار عدد 11 مكرر ممر بن عياد ليس على ملك البلدية.

مع الإشارة أنه بالتنسيق مع مصالح إدارة التنوير العمومي تبين أنّ البلدية تتكفل بخلاص معالم الكهرباء باعتبار أنّ العقار مرتبط بعداد البلدية، كما تمّ التنسيق مع مصالح متابعة فوترة الماء الصالح للشرب التي تعهدت بالتحري في الوضعية و الإفادة.

ثم أحال السيّد الكاتب العام، المكلف بتسيير بلدية تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء ملاحظاتهم وإستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتالي:

*** تدخل السيد سامي بن الهوشات، مدير الشؤون القانونية و النزاعات و الأرشيف:**

أشار إلى أنه من الضروري إجراء معاينة و إعداد تقرير لشرح الوضعية العقارية و الفنية للعقار و تحديد منابات البلدية و طرق إستغلال العقار .

*** تدخل السيدة سعاد ساسي، المديرة المكلفة بتسيير الديوان:**

أشارت إلى ضرورة توفر نظرة مستقبلية لدى البلدية حول كيفية إستغلال هذا العقار و توظيفه.

*** تدخل السيد سهيل الساسي، المدير العام للمصالح المشتركة:**

أشار إلى أنّ المهمّ هو كيفية تخصيص العقار و إستغلاله من طرف البلدية مؤكداً على ضرورة التمييز في صبغة العقارات البلدية و الإبقاء على الصبغة الوقتية للإيواء حتى تتمكن البلدية من إتخاذ قرار الإخلاء في حين أنّ الكراء قد يكسب المعني حقوقاً.

*** تدخل السيد سليمان القلي، الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

أكد على ضرورة إجراء بحث إجتماعي جديد و قيام مصلحة رسم الخرائط بمعاينة للعقار بالإضافة إلى تكليف ممثل عن الإدارة العامة للطرق و المناطق الخضراء و المنتزهات بمعاينة العداد و التنبيه على المعني بالأمر بخلص فواتير الكهرباء و الماء.

*** تدخل السيد سهيل الساسي، المدير العام للمصالح المشتركة:**

أشار إلى أنّ الإيواء الوقتي لا يخول للمعني مجانية إستهلاك الماء و الكهرباء.

قرار اللّجنة

بعد التّداول والنّقاش، وافق أعضاء اللّجنة بالإجماع على :

- تسليم المعني شهادة تثبت مقر سكناه .

- إجراء بحث عقاري من طرف الإدارة الفرعية للمسح العقاري و رسم الخرائط لمعاينة الوضعية العقارية للمحل.

- معاينة عدادات الماء و الكهرباء من طرف الإدارة العامة للطرق و المناطق الخضراء و المنتزهات ، بالتنسيق مع كل الشركة التونسية للكهرباء و الغاز و الشركة التونسية لإستغلال و توزيع المياه.

- تكليف الإدارة الفرعية للشؤون الإجتماعية بإجراء بحث إجتماعي لكل من العائلتين القاطنتين بالمحل.

الموضوع عدد 05: تسوية وضعية السيّدة نجاة درين الشاغلة للشقّة بالعمارة البلدية عدد 07 و عدد 09 الكائنة بنهج " لاغا " تونس.

بعد الإنتهاء من النقاش و التداول في النقطة الرابعة من جدول أعمال الجلسة، أحال السيّد الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس الكلمة إلى السيّدة ريم بنحسن، كاهية مدير الأملاك البلدية، لتقديم النقطة الخامسة من جدول أعمال الجلسة، والمتعلقة بالتداول في تسوية الوضعية السكنية للشقة الموجودة بالعمارة البلدية عدد 07 و عدد 09 الكائنة بنهج " لاغا " تونس.

تولّت السيّدة ريم بنحسن، تقديم مذكرة حول تسوية الوضعية السكنية للشقة الموجودة بالعمارة البلدية عدد 07 و عدد 09 الكائنة بنهج " لاغا " تونس ، هذا نصّها:

وبعد، فالمعروض على انظار اللجنة الإدارية الموقرة التداول في طلب السيدة نجاه دارين الراغبة في تسوية وضعيتها التعاقدية بالشقة البلدية عدد 04 بالطابق الأوّل من العمارة البلدية عدد 7 و9 الكائنة بنهج لاغا تونس.

أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية حول هذه الوضعية:

* الشقة موضوع الطلب مسوغة للمرحومة شاذلية بنت محمد جواد (أمّ زوج العارضة) في قائم حياتها بمقتضى عقد الكراء المؤرخ في 27 فيفري 2001 بمعين كراء سنوي قدره 360 دينار.

* المتسوغة الأصلية توفيت في 07 سبتمبر 2010

* تم التوصل بطلب تسوية في 26 أوت 2022 وقد أذنت السيدة رئيسة بلدية تونس شيخة المدينة آنذاك بتسوية الوضعية باسم الشاغل وزوجته (العارضة) بعد التثبت من الوضعية الاجتماعية وإتمام الخلاص، وقد تولت العارضة خلاص مبلغ 3090 ديناراً مثقل بالقباضة البلدية منذ سنة 2014 بالفصل PT1407326 وتقدمت بنسخة مجردة من عقد تنازل ممضى سنة 2013 من طرف مجموعة من الأخوة أبناء محمد القداح (باستثناء لطفي والأسعد قداح) لفائدة أخيهم محمد علي بن محمد قداح عن حقهم في كراء الشقة المسوغة من البلدية لفائدة شاذلية جواد.

* تم إحالة ملف المعنية بالأمر لمصلحة العمل الاجتماعي قصد إجراء بحث اجتماعي للعارضنة وقد تمت الإفادة بتقرير في الغرض مؤرخ في 22 سبتمبر 2022 مفاده الرّيبية في استقرار العارضين بالمسكن،

علما وأن المعاينة الميدانية أظهرت أنّ الشقة مغلقة منذ وفاة المتسوعة؛ كما بلغ إلى مسامع البلدية وضع الشقة للبيع من طرف أبناء المتسوعة شاذلية القداح لفائدة المدعو إبراهيم تاجر مواد غذائية بنهج لاغا (انظر عريضة السيدة عبير العويني الواردة في أوت 2022).

***وضعية الخلاص الحالية:** ديون متخلدة بالذمة بما جملته 5010.000 ديناراً مفصلة كآلاتي:

- ديون متخلدة بما قدره 390 دينار بعنوان معينات كراء مثقلة بكتائب القابض البلدي عن المدة المتراوحة بين غرة أوت 2022 وموفى أوت 2023 .

- ديون متخلدة بما قدره 4620.000 ديناراً بعنوان معينات كراء مدرجة الإيداعات المختلفة عن المدة المتراوحة بين غرة مارس 2001 (تاريخ بداية مفعول العقد) إلى موفى ديسمبر 2013.

- العارضة مافتئت تتردد على مختلف المصالح البلدية (مصلحة الأملاك البلدية، مكتب العلاقات مع المواطن، مصلحة العمل الاجتماعي...) ترغب في تسوية وضعيتها.

ثم أحال السيد الكاتب العام، المكلف بتسيير بلدية تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء ملاحظاتهم وإستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتالي:

*** تدخل السيد سامي بن الهوشات، مدير الشؤون القانونية و النزاعات و الأرشيف:**

أشار إلى أنّ البحث الاجتماعي لم ينر أعضاء اللجنة لإتخاذ القرار المناسب. و اللجنة الإدارية هنا أمام خيارين :

- إمّا توضيح البحث الاجتماعي و إجراءاته بصفة دقيقة .
- و إمّا إسترجاع البلدية لمحلها و تسويغه للحالات الاجتماعية ذات الأولوية بإعتباره مسكن اجتماعي.

و إقتراح إعادة إجراء البحث الاجتماعي لمزيد التحري مع الأجوار.

قرار اللجنة

بعد التداول والنقاش، قرر أعضاء اللجنة بالإجماع تأجيل النظر في الوضعية إلى حين إعداد دليل إجراءات التصرف في المساكن البلدية و الحرص على البداية بدليل للإجراءات في التصرف في المساكن الإجتماعية.

الموضوع عدد 06: مشروع إتفاقية تتعلق بإستراتيجية الشراكة بين بلدية تونس و جامعة ابن سينا للأعمال .

بعد الإنتهاء من النقاش و التداول في النقطة الخامسة من جدول أعمال الجلسة، أحال السيّد الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس الكلمة إلى السيّدة سنية صفر، رئيسة مصلحة بالديوان مكلفة بملف الجمعيات، لتقديم النقطة السادسة من جدول أعمال الجلسة، والمتعلقة بالتداول في مشروع إتفاقية تتعلق بإستراتيجية الشراكة بين بلدية تونس و جامعة ابن سينا للأعمال.

تولّت السيّدة سنية صفر، تقديم مذكرة حول مشروع إتفاقية تتعلق بإستراتيجية الشراكة بين بلدية تونس و جامعة ابن سينا للأعمال ، هذا نصّها:

في إطار ما توليه بلدية تونس لموضوع التنمية المستدامة والمسائل المتعلقة بالمحافظة على البيئة والمحيط وجمالية مناطق العمران وتهيئة الحدائق والمواقع والمساحات الخضراء .
وحيث عبر السيد عميد "جامعة ابن سينا للأعمال " خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ 14 جوان 2023 عن الرغبة في التعاون مع بلدية تونس وتقدم بمشروع اتفاقية استراتيجية للشراكة تهدف إلى تعزيز التعاون الفعال بين المؤسستين في مجال التعليم والبحث وريادة الأعمال والتنمية المستدامة وخلق وتطوير مشاريع مبتكرة خاصة في مجالات متعددة كالطاقة المتجددة وإدارة النفايات والتنمية الاقتصادية المحلية .

و تطبيقاً لأحكام دستور 2022 ، وعملاً بالقانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية في فصولها عدد 29 ، 111 ، 119 ، 200 و 239 المتعلقة بآليات الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة ودعم العمل الجمعياتي. وفي هذا الإطار ، المعروض على اللجنة الإدارية المصادقة على التوقيع على اتفاقية إستراتيجية للشراكة بين بلدية تونس و " جامعة ابن سينا للأعمال " .

ثم أحال السيد الكاتب العام، المكلف بتسيير بلدية تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء ملاحظاتهم وإستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتالي:

*** تدخل السيدة سعاد ساسي، المديرة المكلفة بتسيير الديوان:**

أشارت إلى أنه قد تمّ سابقاً توقيع إتفاقية مع الجامعة الخاصة " Esprit " في إطار مشروع يحيط بالمنقطعين عن الدراسة.

*** تدخل السيد عادل بالطيب، المدير العام للطرق و المناطق الخضراء و المنتزهات:**

أفاد أنّ الأمر يتعلق بشراكة في مجال النظافة و التنمية المستدامة و البلدية مستفيدة من هذه الشراكة باعتبارها تندرج في مجال البرامج التي تقوم بها.

*** تدخل السيد سامي بن الهوشات، مدير الشؤون القانونية و النزاعات و الأرشيف:**

أفاد أنه من الضروري أن تقوم البلدية بضبط و توضيح إستراتيجيتها في هذا المجال و تحديد حاجياتها باعتبار أنّ إبرام إتفاقيات الشراكة و التعاون مع الخواص تنطبق عليها قواعد المنافسة و النزاهة و الشفافية.

*** تدخل السيد سليمان القلي، الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

أبرز أنّ توطئة الإتفاقية لا علاقة لها بالجامعات أو الكليات عامة أو خاصة بل تتحدث عن الجمعيات و المنظمات في حين أنّ الأمر يتعلق بشركة خاصة لها غاية ربحية ، و لذلك لا بدّ من تحديد المنافع و الإمتيازات التي ستنتفع بها البلدية من إبرام هذه الإتفاقية بكل دقة ، وهو ما لم يتضمنه مشروع الإتفاقية.

*** تدخل السيد سهيل الساسي، المدير العام للمصالح المشتركة:**

أشار إلى أنّ جميع الحثيات الواردة بمشروع الإتفاقية لا تنطبق على الجامعة باعتبارها مؤسسة خاصة ذات غاية ربحية لا علاقة لها بالإقتصاد التضامني و بالعمل الجمعياتي و المنظماتي . كما أشار إلى الفصل 107 من مجلة الجماعات المحلية الذي ينص على شروط و إجراءات منح الجماعة المحلية مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للمؤسسات الاقتصادية و التي من الضروري أن تكون طبقا للقانون و لمقتضيات الشفافية و المنافسة و تكافؤ الفرص و حسن توظيف المال العام و الإلتزامات الدولية للجمهورية التونسية.

*** تدخل السيدة نرجس الرياحي ،المديرة العامة للتهيئة العمرانية و البناء و التهذيب:**

عبرت عن عدم موافقتها على إبرام هذه الإتفاقية باعتبار عدم وجود إطار قانوني يخول إبرام إتفاقية شراكة مع الجامعة باعتبارها مؤسسة خاصة.

*** تدخل السيد سهيل الساسي،المدير العام للمصالح المشتركة:**

أفاد أنه إذا كان توجه البلدية نحو التفتح على مؤسسات التعليم العالي من خلال الشراكة و التعاون ، فإنه لا بدّ أن يتمّ ذلك في إطار المنافسة بعد أن تقوم البلدية بتحديد حاجياتها في هذا المجال .

قرار اللّجنة

بعد التّداول و النّقاش، قرر أعضاء اللّجنة عدم الموافقة على إبرام إتفاقية شراكة بين بلدية تونس و " جامعة ابن سينا للأعمال " ، مع تكليف الإدارة الفرعية للتكوين بتحديد حاجيات البلدية في خصوص الشراكة و التعاون مع مؤسسات التعليم العالي العامة و الخاصة، و ذلك بعد التنسيق مع مختلف الإدارات و المصالح المعنية (الإدارة العامة للنظافة و حفظ الصحة و حماية المحيط ، الإدارة العامة للطرق و المناطق الخضراء و المنتزهات ، الإدارة العامة للتهيئة العمرانية و البناء و التهذيب).

الموضوع عدد 07: مشروع أشغال صنع عد 45 عربة حديدية متنقلة بسوق الحلفاوين

بعد الإنتهاء من النقاش و التداول في النقطة السادسة من جدول أعمال الجلسة، أحال السيد الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس الكلمة إلى السيد خالد الجليطي، مدير التهذيب و التجديد العمراني بالنيابة، لتقديم النقطة السابعة من جدول أعمال الجلسة، والمتعلقة بالتداول في تركيز عربات متنقلة بفضاء مسيج.

تولى السيد خالد الجليطي، تقديم تقرير حول تركيز عربات متنقلة بفضاء مسيج ، هذا نصّه:

تبعاً لزيارة المتابعة التي قام بها أعوان إدارة التهذيب و التجديد العمراني لمعاينة حالة 45 عربة حديدية مخزّنة بفضاء غير مغطى (مأوى السيارات بالوكالة البلدية للتصرف) منذ شهر جانفي 2023 ، حيث لوحظ بداية تدهور في خصائصها الفنية نظراً للحالة المناخية الإستثنائية التي مرّت بها بلادنا طيلة الفترة المنقضية مع نقص في عملية الصيانة لعدم توزيعها على المنتفعين حيث كان مبرمج توزيعها على بعض باعة الخضر و الغلال المتواجدين بسوق الحلفاوين (قرب جامع صاحب الطابع) . مع الإشارة و أنّ إقتناء العربات المذكورة من طرف بلدية تونس كان في إطار التعاون بين الجمهورية التونسية و الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2021.

كما نفيديكم أنه لم يتسنى إستغلال هاته العربات المتنقلة منذ إقتنائها بسبب إعتراض متدخلين آخرين كعمدة المنطقة و الشرطة البلدية و معهد التراث بإعتبارها تشجع على الإنتصاب الفوضوي و يصعب التعامل مع الظاهرة بالمنطقة مستقبلاً.

و حتّى يتسنى إستغلال هاته العربات و الحفاظ عليها من التلف ، نقترح على اللجنة الإدارية إمكانية تركيزها بفضاءات مسيجة تفاقدا للإشغال العشوائي للطريق العام، و نقترح عليكم الفضاءات التالية :

1- الفضاء البديل بحي الإنطلاقة

بإعتبار و أنّ بلدية تونس قامت بتسييج الفضاء البديل المتواجد بمنطقة حي الإنطلاقة (عقار على ملك الدولة) و ذلك لتجميع الباعة المنتصبين عشوائياً بمحطة الحافلات حي الإنطلاقة

و ما حولها، و باعتبار المساحة الكبيرة للعقار (حوالي 3000 م²) فإننا نقترح تركيز جميع العربات المقتنية بهذا الفضاء.

2- بطحاء المراكز بسوق العصر

باعتبار و أنّ بلدية تونس قامت بتهيئة بطحاء المراكز الكائنة بسوق العصر (عقار غير مسجّل و يوجد بتقاطع نهج بوخريص و نهج الطاهر الحداد) إلى ملعب حي في إطار برنامجها التشاركي، رغم أنّ شكل العقار لا يؤهله ليكون ملعب رياضي ، و باعتبار مساحة العقار التي تقدّر بـ700 م² وهي كافية لتركيّز 45 عربة بحجم 1.7 × 1.8 م فإننا نقترح تركيز جميع العربات المقتنية بهذا الفضاء كخيار ثاني شرط تسيّجه بسياج بطول حوالي 30 متر و مدخل مستقل. الرجاء منكم التداول في الموضوع.

ثم أحال السيّد الكاتب العام، المكلف بتسيير بلدية تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء ملاحظاتهم وإستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتّالي:

*** تدخل السيدة سعاد ساسي، المديرّة المكلفة بتسيير الديوان:**

أشارت إلى أنّ هذا المشروع يندرج في إطار التعاون بين الجمهورية التونسية و الولايات المتحدة الأمريكية وهي التي مولت هذا المشروع.

*** تدخل السيدة نرجس الرياحي، المديرّة العامة للتهيئة العمرانية و البناء و**

التهذيب:

أوردت أنّ تركيز هذه العربات في سوق الحفلاوين يندرج في إطار تنظيم الإنتصاب الفوضوي بهذه المنطقة.

*** تدخل السيد سهيل الساسي، المدير العام للمصالح المشتركة:**

إقترح باعتبارها عربات متنقلة توفيرها لباعة الخضر و الغلال بحي الإنطلاقة أو باعة الخضر و الغلال بالكبارية .

*** تدخل السيد عادل بالطيب، المدير العام للطرق و المناطق الخضراء و**

المنتزهات :

أشار إلى أنه أصبح الأمر متعلقا بإعادة توظيف هذه العربات في أسواق أخرى غير السوق الذي أحدثت من أجله و إقترح من أجل ذلك تحديد مقاييس و معطيات محددة بحضور كل الإدارات و المصالح المعنية على ضوءها يتم إختيار المكان الأنسب لتركيز هذه العربات حتى تكون العملية ناجعة.

*** تدخل السيد سامي بن الهوشات ،مدير الشؤون القانونية و النزاعات و الأرشيف:**

أشار إلى ضرورة التثبيت من عدم وجود بند في إتفاقية التعاون مع الجمهورية الأمريكية يفرض على البلدية تركيز هذه العربات في مكان محدد و لا يمكنها بالتالي تغيير موقع المشروع.

*** تدخل السيدة سعاد ساسي، المديرة المكلفة بتسيير الديوان:**

وضحت أنه لا وجود لإتفاقية في هذا الصدد بل يتعلق الأمر بمشاريع مقدمة من طرف 4 مستشارين بلديين ينتمون للمجلس البلدي السابق و قد حضي بالموافقة هذا المشروع وهو مقدم من طرف رئيس دائرة باب سويقة.

*** تدخل السيد سليمان القلي،الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

إقترح تركيز هذه العربات الحديدية المتنقلة في فضاء مغلق.

*** تدخل السيد سهيل الساسي،المدير العام للمصالح المشتركة:**

أشار إلى ضرورة تلاءم نشاط المعني مع إستعمال هذه العربات مضافاً أنّ هذه التجربة ستمكن من تنظيم الفضاء البلدي و يمكن توفيرها لفائدة باعة الكسكروتات أو العربات المتنقلة لبيع الجرائد و المواد الباريسية كما يمكن تركيزها أمام المحيط الخارجي لحديقة البلديين.

*** تدخل السيد سليمان القلي،الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

إقتراح إرجاء النظر إلى حين إعداد معطيات و معايير محددة
بمختلف الدوائر البلدية يتم على ضوءها إختيار المكان الأنسب لتركيز هذه
العربات.

قرار اللجنة

بعد التّداول والنّقاش، قرر أعضاء اللّجنة بالإجماع تأجيل النظر في
مكان تركيز العربات الحديدية المتنقلة إلى إجتماع اللجنة الإدارية يوم
الجمعة 06 أكتوبر 2023 ، و ذلك لمزيد الدرس و التشاور.

وفي خاتمة الجلسة، توجّه السيد سليمان القلي، الكاتب العام المكلف
بتسيير بلدية تونس، بالشكر والتقدير لكافة الحضور على الجهودات
المبذولة والمساهمة في إثراء النقاش والحوار.

ورُفعت الجلسة على الساعة الثانية بعد الزوال.

رئيس الجلسة
الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس

سليمان القلي

مقرّر الجلسة
متصرف رئيس

حياة بن عاشور